جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي الرابع للدراسات والبحوث البيئية
" بيئـــة مستدامـــة ذكيـــة "

Journal of Environmental Studies and Researches (2017), 7(2-B):534-544

دور حوكمة الشركات فى تقييم الأداء البيئى للبورصات المالية الكويتية

عمر سعد تمام [1] , معوض الفلاح عبد السلام [2] , عبد الله طالب عبد الله جويعد خليل الشمري [3]

1- معهد الدراسات والبحوث–جامعة مدينة السادات
2- كلية التجارة– جامعة الزقازيق
3 -باحث دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

مقدمة :

يعتبر موضوع حماية البيئة من الموضوعات التى تحظى بالاهتمام البالغ فى الوقت الحاضر ، ذلكً لارتباطها باستمرار الحياة البشرية على سطح الأرض

(3,4, 9) ، ونظراً لكون حوكمة الشركات تمثل أداة للرقابة على أعمال الشركات بصفة عامة والشركات المدرجة فى البورصة الكويتية بصفة خاصة فقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور حوكمة الشركات فى تقييم الأداء البيئى للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية وبيان مدى فعاليتها فى الرقابة على الأنشطة والفعاليات البيئية ،من خلال الوقوف على متطلبات ومعايير حوكمة الشركات ومعوقاتها ، ومعرفة مقوماتها وأركانها .

ملخص الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة بصفة عامة باعتبارها من المفاهيم الحديثة (1,5,8) وحوكمة الشركات بصفة خاصة والتى حظيت باهتمام كبير على مستوى الباحثين على المستوى العربى والعالمى ، كما تأتى أهمية الدراسة من أهمية الشركات المساهمة التى تمثل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطنى ، والتى تمارس نشاطاً إنتاجياً فعالاً يصب فى زيادة الناتج القومى المحلى للدولة ، كما تمارس نشاطاً فى مجال الحفاظ على البيئة ، فالحفاظ على البيئة أصبح مسؤولية مشتركة بين الحكومة والشركات الخاصة(2,10,11) ، فضلاً عن العائد الإيجابى الذى يتحقق حينما تقوم الشركات المدرجة بالبورصة بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمحافظة على البيئة بالإضافة إلى تقييمها لمدى فعالية وكفاءة الوسائل الرقابية المتعلقة بالأداء البيئى ، كما أن حماية البيئة يرتبط بالحفاظ على حياة الإنسان ، وهذه تقتضى مراعاة الآثار البيئية التى تنجم عن ممارسة الشركات لأعمالها (2,6,12)، والعمل على تخفيف الآثار السلبية الضارة بالبيئة حفاظاً على حياة الإنسان ومن أجل بيئة نظيفة (7,10). وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية لديها تلتزم بالسياسات والتشريعات البئية ، ولكنها لاتقوم بعملية تقييم الأداء البيئى اعتماداً منها على جهات أخرى ، وأن موظفى قسم حوكمة الشركات ليست لديهم المهارات اللازمة للقيام بعملية تقييم الاداء البيئى

ABSTRACT

The present study aimed to examine the role of corporate governance in the environmental performance evaluation of the companies listed on the Stock Exchange in Kuwait, effectiveness in controlling the environmental activities , events , requirements and standards of corporate governance , constraints, knowledge of its components and elements. the study found that the listed Kuwaiti companies have committed to policies and legislation, but accused of doing the process of evaluating the environmental performance of them depending on others, and that the employees of the corporate governance department do not have the necessary skills to carry out the evaluation of environmental performance, despite the presence of environmental programs and environmental policies they adhere to and to be implemented within these companies.

بالرغم من وجود برامج بيئية وسياسات بيئية يلتزمون بها ويتم تنفيذها داخل هذه الشركات .تهدف هذه الدراسة إلى :

1- الوقوف على دور حوكمة الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية فى تقييم الأداء البيئى .
2- التعرف على مدى إلمام العاملين فى الشركات المساهمة لمفهوم الحوكمة .
3- التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة .
4- التعرف على معوقات معوقات تطبيق الحوكمة .
5- الوقوف على مدى التزام الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية بتطبيق السياسات البيئية .
6- معرفة مدى قيام الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية بالرقابة على الأنشطة والفعاليات البيئية .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام البرنامج الإحصائى spss من خلال المقاييس والاختبارات التالية :

- النسب المئوية والمتوسط الحسابى للإجابات
- اختبار Tلعينة واحدة لاكتشاف وجود اختلاف معنوى لمتوسط الإجابات عن قيمة ثابتة حيث تم تحديد هذه القيمة بالقيمة 3.

تم استخدام اختبار مربع كاى لاختبار العلاقة بين الحوكمة الداخلية البيئية وعدد من المتغيرات .

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى والذى يركز على وصف الظاهرة محل الدراسة من خلال توافر معلومات كافية ودقيقة خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على نتائج عملية واستخدام المنهج التحليلى فى التطبيق العملى وإجراء الاختبارات اللازمة لذلك .

عينة الدراسة :

يمثل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية والتى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة ، وقد تم اختيار الشركات الصناعية المدرجة فى البورصة الكويتية التى لها تأثير مباشر على البيئة ، لأنها تعد من أكثر الشركات المسببة للتلوث والضرر بالبيئة المحيطة وذلك بسبب طبيعة أعمال هذه الشركات ، وما ينتج عنها من انبعاثات ومخلفات ونفايات ملوثة للبيئة ، مما يؤدى إلى حدوث مخاطر جسيمة على المجتمع ككل . بالإضافة إلى عدد آخر من الشركات التى لها تأثير غير مباشر على البيئة .وبالتالى استطعنا تكوين عينة طبقية مكونة من 54 شركة مدرجة بالبورصة الكويتية منها 22 شركة صناعية 19شركة أخرى لها تأثير غير مباشر على البيئة وذلك على النحو المبين فى الجدول التالى

جدول رقم 1

قوائم الاستقصاء الموزعة والمرفوضة والمستلمة وعدد الشركات التى تم اختيارها كعينة للبحث

البيان	الشركات الصناعية التى لها تأثير بيئى بشكل مباشر	
عدد القوائم	العدد	النسبة
عدد القوائم الموزعة	37	100
عدد القوائم المرفوضة	2	5,4
عدد القوائم المستلمة	35	94,6
عدد الشركات الصناعية	22	100
البيان	**الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية ولها تأثير غير مباشر على البيئة**	
عدد القوائم	العدد	النسبة
عدد القوائم الموزعة	22	100
عدد القوائم المرفوضة	2	9,1
عدد القوائم المستلمة	20	90,9
عدد الشركات التى لها تأثير غير مباشر على البيئة	19	100

-وقد تم الاعتماد على موظفى قسم حوكمة الشركات الداخلى لهذه الشركات لسؤالهم حول الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء .

(3-3) حدود الدراسة :

1-الحد الموضوعى: اقتصر موضوع الدراسة على حوكمة الشركات ودورها فى تقييم الأداء البيئى من خلال قسم حوكمة الشركات الداخلى والموجود بالشركات المدرجة بالبورصة الكويتية والتى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة

2-الحد الزمنى : تم تطبيق الدراسة خلال العام 2016.

3-الحد المكانى : الشركات المساهمة بالكويت.

(4-3) إجراءات تطبيق الدراسة:

تم تصميم استمارة استقصاء خاصة بموضوع الدراسة وذلك بعد تحديد مجتمع الدراسة الممثل فى الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة الكويتية واختيار عينة الدراسة من ضمن الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية والتى لها تأثير بيئى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعرض الاستمارة على بعض المحكمين وبعد تحكيمها تم توزيع الاستمارة على جزء من عينة الدراسة للتأكد من أن الإجابات تتفق وهدف الدراسة ، ثم وزعت بعد ذلك الاستمارة فى شكلها النهائى على عينة الدراسة وتم تصميم أسئلة الدراسة على أساس مقياس ليكرت الخماسى فيما عدا البيانات الخاصة بالمبحوثين ، وبعد ذلك وبعد الانتهاء من الإجابات تم تجميع الاستمارات وإخضاعها للتحليل الإحصائى من خلال برنامج spss واستخلاص النتائج .

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض.

(1-4) مناقشة نتائج تحليل الفرض الأول :

يقوم قسم حوكمة الشركات فى الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية بتقييم الأداء البيئى لهذه الشركات .

وقد تم استخدام أربعة أسئلة لقياس هذا المتغير هى :

1- تقوم الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها (مثل قيامها بالتعويض عن الأضرار البيئية)

2- تسعى الشركة للقيام بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية.

3- يتواجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها .

4- يقوم قسم حوكمة الشركات فى الشركة بممارسة الرقابة على الفعاليات والانشطة البيئية .

جدول رقم 2

الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وتواجد سياسات وبرامج بيئية

البيان		يقوم قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية	يوجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج يتم تنفيذها
غير موافق بشدة	العدد	19	4
	النسبة	35,2	7,4
غير موافق	العدد	18	13
	النسبة	33,3	24,1
محايد	العدد	-	3
	النسبة	-	5,6
موافق	العدد	11	20
	النسبة	20,4	37
موافق بشدة	العدد	6	14
	النسبة	11,1	25,9
المجموع	العدد	54	54
	النسبة	100	100

يتضح من الجدول السابق أن:

- نسبة المستجوبين غير الموافقين على قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية 68,5 % فى حين بلغت نسبة الموافقين 31,5% وتشير النسب السابقة إلى أن قسم حوكمة الشركات لايقوم بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية ، مما يدعونا لقبول فرض العدم والقائل بأن قسم حوكمة الشركات لايقوم بتقييم الأداء البيئى .
- نسبة المستجوبين غير الموافقين على تواجد سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها داخل شركاتهم 31,5% فى حين بلغت نسبة الموافقين منهم 62,9% وبلغت تسبة المحايدين 5,6%وبذلك تشير هذه النسب إلى تواجد سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها ، وبرامج بيئية يتم تنفيذها داخل هذه الشركات .
- من خلال ماسبق يتضح بأن قسم حوكمة الشركات فى الشركات المدرجة بالبورصة لايقوم بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية بالرغم من وجود سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها داخل هذه الشركات وقد يرجع ذلك إلى :

– أن الشركات لاتقوم بالالتزام بالسياسات والبرامج البيئية المتواجدة بها .

– أن الشركات لاتقوم بمتابعة ومراجعة السياسات والبرامج البيئية المتواجدة بها

– أن الشركة تسند مهمة متابعة الأمور البيئية لجهات أخرى مثل المهندسين البيئيين أو غيرهم .

جدول رقم 3

قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية

	المتوسط= 3				مستوى الثقة 95%	
	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	قيمة sig	المتوسط	أدنى	أعلى
يقوم قسم حوكمة بالشركة ببمارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية	3.134-	53	0.003	0.61111-	1.0022-	0.2200-

من خلال الجدول السابق يمكن مقارنة قيمة T المحسوبة وهى (3.134-) بالقيمة المطلقة مع قيمة T الجدولية وذلك بدرجات حرية 53 وبمستوى دلالة 5% ، حيث نرفض فرض العدم القائل بأن الوسط الحسابى لايختلف معنوياً عن القيمة 3 عند مستوى 5% فى حال أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، ويمكن التوصل لهذه النتيجة أيضاً عن طريق الاعتماد على قيمة sig

التى يتم احتسابها مباشرة من قبل برنامج spss ، ففى حالة كون قيمة sig أصغر من 0.05 نرفض فرض العدم القائل بان الوسط الحسابى يساوى القيمة 3 ، وتقبل الفرض البديل القائل بأن الوسط الحسابى يختلف معنوياً عن القيمة 3 ، وبالنظر إلى إشارة المتوسط يمكن معرفة اماكن تركز الإجابات ، حيث تم تحديد القيمة المعيارية للمتوسط بالقيمة 3 ، فإذا كانت إشارة المتوسط سالبة ، فهذا يعنى أن الإجابات تتركز بين 1,2 وإذا كانت إشارة المتوسط موجبة فهذا يعنى أن الإجابات تتركز بين 3,4 . ويتبين أيضاً أن قيمة (sig = 0.003-)وهى أصغر من (0.05) وبالتالى نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابى يساوى القيمة 3 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط الحسابى يختلف معنوياً عن القيمة 3 وباعتبار أن إشارة لمتوسط سالبة فهذا يعنى ان الإجابات تتركز بين 1 و2 اى غير موافق بشدة وغير موافق ، وهذا يؤكد قبول فرض العدم القائل أن موظفى قسم حوكمة الشركات فى الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية لايقومون بتقييم الأداء البيئى .

جدول رقم 4

العلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بالشركات المدرجة بالبورصة بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين قيام الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها

البيان	يقوم قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعليات والأنشطة البيئية						المجموع	
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	العدد	النسبة
تقوم الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها	غير موافق بشدة	10	3	2	1	16	29,6
	غير موافق	7	7	1	4	19	35,2
	محايد	1	-	-	-	1	1,9
	موافق	1	7	7	-	15	27,8
	موافق بشدة	-	1	1	1	3	5,5
المجموع	العدد	19	18	11	6	54	100
	النسبة	35,2	33,3	20,4	11,1	100	-

يتضح من الجدول السابق أن:

1) -عدد المستجوبين غير الموافقين على أن الشركة تقوم بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها (مثل قيامها بالتعويض عن الأضرار التى تلحقها بالبيئة المحيطة) 64,8 % كما بلغت نسبة الموافقين على ذلك 33,3% وبلغت نسبة المحايدين 1,9% .
2) -نسبة المستجوبين غير الموافقين على قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية 68,5% وبلغت نسبة الموافقين على ذلك 31,5%

جدول رقم 5

نتائج اختبار كاى مربع الخاص بالعلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين قيام الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها

البيان	قيمة sig	درجات الحرية
العلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين قيام الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها	0.017	12

من خلال اختبار مربع كاى يمكن معرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين قيام الشركة بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها ، حيث يتم حساب التكرارات المتوقعة ثم احتساب قيمة كاى مربع ، ويتم مقارنة قيمة كاى مربع المحسوبة مع قيمة كاى مربع الحرجة عند مستوى دلالة 5% وبدرجات الحرية التى يتم احتسابها عن طريق حساب عدد درجات الحرية للأسطر بعددها للأعمدة ، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من المحسوبة نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين المتغيرين ، ونرفض الفرض البديل ، أما إذا كانت القيمة الجدولية أصغر من المحسوبة ، فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين المتغيرين ، ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة من خلال الاعتماد على قيمة sig التى تحسب مباشرة من خلال برنامج spss ففى حالة كون قيمةsig أصغر من 0.05 نرفض فرض العدم ونقبل البديل ، أما لو كانت أكبر نقبل فرض العدم .حيث أن قيمة sig تساوى 0.017 وهى أصغر من 0.05 فإننا نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين قيام الشركة بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها ، ونقبل الفرض البديل .

جدول رقم 6

العلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والنشطة البيئية وبين قيام الشركة بالسعى لتنسجم أعمالها مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية

البيان		يقوم قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية				المجموع	
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	العدد	النسبة
تسعى الشركة للقيام باعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية	غير موافق بشدة	3	1	صفر	صفر	4	7,4
	غير موافق	5	4	صفر	1	10	18,5
	محايد	صفر	1	صفر	صفر	1	1,9
	موافق	1	7	7	-	15	27,8
	موافق بشدة	8	8	9	2	27	50
المجموع	العدد	19	18	11	6	54	100
	النسبة	35,2	33,3	20,4	11,1	100	-

يتضح من الجدول السابق أن :

-نسبة المستجوبين غير الموافقين على ن المنشاة تسعى للقيام بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية بلغت 25,9% وبلغت نسبة الموافقين على ذلك 72,2% ، وبلغت نسبة المحايدين 1,9% .

-نسبة المستجوبين غير الموافقين على قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعايات والأنشطة البيئية بلغ 68,5% ، وبلغت نسبة الموافقين على ذلك 31,5% .

جدول رقم 7

نتائج اختبار مربع كاى للعلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين انسجام أعمال المنشأة مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية

البيان	قيمة sig	درجات الحرية
العلاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية وبين انسجام أعمال الشركة مع متطلبات القوانين والتشريعات البئية	0.342	12

يتضح من الجدول السابق أن قيمة sig تساوى 0.342 وهى أكبر من 0.05 وبالتالى نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين قيام قسم حوكمة الشركات بممارسة الفعاليات والأنشطة البيئية وبين انسجام أعمال الشركة مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية ، ونرفض الفرض البديل وبذلك تسعى الشركات للقيام بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية ، وبالرغم من ذلك فإن قسم حوكمة الشركات لايقوم بممارسة الرقابة على الفعاليات والنشطة الرقابية وهذا يرجع إلى :

1- الشركات لاتقوم بالمراجعة البيئية .
2- الشركات تسند مهمة المراجعة البيئية لجهات خرى بخلاف قسم حوكمة الشركات .
3- الشركات تقوم بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البئية

جدول رقم 8

آراء المستقصى منهم حول تبنى الحوكمة الداخلية البيئية والمتعلقة بالالتزام البيئى

البيان		هل تعتقد بأنه يتوجب على قسم حوكمة الشركات فى شركتك بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية	هل تعتقد بأن على شركتك القيام بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها	هل تعتقد بأن شركتك تقوم بأعمالها بحيث تنسجم مع القوانين والتشريعات البيئية	هل تعتقد بأنه يتواجد داخل شركتك سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها
غير موافق بشدة	العدد	7	1	1	1
	النسبة	17,9	6,7	6,7	5
غير موافق	العدد	5	-	-	3
	النسبة	12,8	-	-	15
محايد	العدد	4	1	1	3
	النسبة	10,3	6,7	6,7	15
موافق	العدد	4	1	1	3
	النسبة	10,3	6,7	6,7	15
موافق بشدة	العدد	19	6	6	5
	النسبة	48,7	40	40	25
المجموع	العدد	39	15	15	20
	النسبة	100	100	100	100

يتضح من الجدول السابق مايلى :

-بلغت نسبة غير الموافقين على نه يتوجب على قسم حوكمة الشركات القيام بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية 30,7% فى حين بلغت نسبة الموافقين على ذلك 59% ، كما بلغت نسبة المحايدين 10,3% .

- بلغت نسبة غير الموافقين على أنه يتوجب على الشركة القيام بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة 6,7% فى حين بلغت نسبة الموافقين على ذلك 86,6 وبلغت نسبة لمحايدين 6,7% .
- بلغت نسبة غير الموافقين على أنه على الشركة القيام بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية 6,7% فى حين بلغت نسبة الموافقين على ذلك 86,6% وبلغت نسبة المحايدين 6,7 % .
- بلغت نسبة غير الموافقين على أنه يتواجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرماج بيئة يتم تنفيذها 20% ن فى حين بلغت نسبة الموافقين على ذلك 65% وبلغت نسبة المحايدين 15% .

(4-2) مناقشة نتائج تحليل الفرض الثانى :

العاملين بقسم حوكمة الشركات لا يملكون المؤهلات العلمية التى تؤهلهم للقيام بمراجعة الأداء البيئى .

يتمثل المتغير الخاضع للدراسة فى هذا الفرض بمؤهلات الموظفين بقسم حوكمة الشركات العلمية وقد تم استخدام السؤال التالى لقياس هذا المتغير

- ماهو المؤهل العلمى الحاصل عليه جامعى ثانوية أو دبلوم

جدول رقم 9

مؤهلات الموظفين العلمية بقسم حوكمة الشركات الداخلى

مستوى التاهيل العلمى	العدد	النسبة
مؤهل جامعى	12	63,2
ثانوى او دبلوم	7	36,8
المجموع	19	100

يتضح من الجدول السابق مايلى :

– بلغت نسبة الموظفين الحائزين على مؤهل جامعى 63,2% فى حين بلغت نسبة الحاصلين على ثانوى عام أو دبلوم 36,8% وهذا يعنى عدم وجود حاصلين على شهادة ماجستير أو دكتوراه فى هذه الاقسام .

– يلاحظ زيادة عدد الحاصلين على ثانوى عام أو دبلوم وتقصه بالنسبة للمؤهل الجامعى مما يعنى نقص الخبرات العلمية للعاملين بقسم حوكمة الشركات.

– تشير النسب السابقة إلى وجود اتجاه يدعو لقبول فرض العدم القائل بأن الموظفين بقسم حوكمة الشركات لايملكون المؤهلات العلمية التى تخولهم لمراجعة الأداء البيئى .

جدول رقم 10

نماذج الاختبار الإحصائى T المتعلق بالتأهيل العلمى للموظفين بقسم حوكمة الشركات

المتوسط = 3			مستوى اليقة =95%	
القيمة المحسوبة	درجات الحرية	قيمة sig	المتوسط	أدنى	أعلى
5.555-	**18**	**0.000**	**0.6316-**	**0.8704-**	0.3927-

من خلال الجدول السابق يتضح لنا مايلى :

– أن قيمة 0.000 =sig وهى أصغر من 0.05 وبالتالى نرفض فرض العدم القائل بأن الوسط الحسابى يساوى 3 ونقبل الفرض البديل أن الوسط يختلف معنوياً عن القيمة 3

جدول رقم 11

خصائص الموظفين بقسم حوكمة الشركات

الاختصاص	العدد	النسبة
محاسبة	18	94,7
إدارة اعمال	1	5,3
المجموع	19	100

يتضح من الجدول السابق أن :

- نسبة الموظفين بقسم حوكمة الشركات المختصين فى المحاسبة 94% ونسبة المختصين فى إدارة الأعمال 5,3%.
- يلاحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على قسم المحاسبة العاملين بقسم حوكمة الشركات وهى تخصصات مفيدة فى مجال حوكمة الشركات بصفة عامة ولكنها ليست على نفس المستوى فى المجال البيئى مما يؤكد أنهم لايملكون المؤهلات البيئية التى تساعدهم فى القيام بالمراجعة البيئية بالشكل المطلوب .

(3-4) مناقشة نتائج الفرض الثالث :

لاتهتم الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة الكويتية بقيام موظفى قسم حوكمة الشركات الداخلى بتقييم الأداء البيئى

تم استخدام سؤال واحد لقياس هذا المتغير ، كما تم استخدام سؤال أخر للتأكد من واقعية الإجابة كما يلى :

1- يتواجد داخل الشركة تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى.
2- لاتقوم الشركة بالحوكمة الداخلية البيئية بشكل طوعى

جدول رقم 12

نتائج الردود الخاصة بقيام الشركة باهتمام الشركات بتبنى الحوكمة الداخلية البيئية

البيان		يتواجد داخل الشركة تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم الحوكمة بتقييم الأداء البيئى	هل تعتقد بوجوب تعليمات داخلية ولوائح إدارية داخل شركتك تلزم موظفى قسم الحوكمة بتقييم الأداء البيئى
غير موافق بشدة	العدد	11	5
	النسبة	28,2	17,9
غير موافق	العدد	16	1
	النسبة	41	3,6
محايد	العدد	1	3
	النسبة	2,6	10,7
موفق	العدد	9	6
	النسبة	5,1	46,4
موافق بشدة	العدد	2	13
	النسبة	5,1	46,4
المجموع	العدد	39	28
	النسبة	100	100

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- أن 69,2% من المستقصى منهم غير موافقين على وجود تعليمات داخلية ولوائح إدارية داخل الشركات تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى فى حين 28,2% موافقين على ذلك ، وبلغت نسبة المحايدين 2,6%

وهذا يعنى أنه لابوجد داخل المنشآت تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى ، بالتالى فإن الشركات لاتقوم بالمرجعة البيئية بشكل طوعى وغير مهتمة بقيام موظفى قسم حوكمة الشركات الداخليين بتقييم الأداء البيئى طالما لايوجد أى تعليمات أو لوائح تنص على إلزام موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى ، مما يشير إلى وجود اتجاه يؤيد فرض العدم القائل بأن الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة الكويتية ولديها قسم حوكمة داخلى لاتهتم بتقييم الأداء البيئى .

جدول رقم 13

نتائج الاختبار الإحصائى T المتعلق باهتمام الشركات بتبنى الحوكمة الداخلية البيئية

	المتوسط=3				مستوى الثقة = 95%	
	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	قيمة sig	المتوسط	أدنى	أعلى
يتواجد داخل شركتك تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى	3.160-	38	0.003	0.6410-	1.0516-	0.2304-

يتضح من الجدول السابق ان قيمة sig = 0.003 وهى أصغر من 0.05 وبالتالى نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابى يساوى القيمة 3 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط الحسابى يختلف معنوياً عن القيمة 3 ، وباعتبار أن إشارة المتوسط سالبة ، فهذا يعنى أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 أى غير موافق بشدة وغير موافق ، وهذا يؤكد قبول فرض العدم الأساسى القائل بأن الشركات المدرجة فى البورصة الكويتية ولديها قسم داخلى لحوكمة شركات لاتهتم بتقييم الأداء البيئى .

جدول رقم 14

العلاقة بين وجود تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الاداء البيئى وبين قيام الشركات بالحوكمة البيئية بشكل طوعى

البيان		لاتقوم الشركة بالمراجعة البيئية الداخلية بشكل تطوعى				المجموع	
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	العدد	النسبة
يتواجد داخل الشركة تعليمات داخلية ولوائح إدارية تلزم موظفى قسم الحوكمة الداخلى بتقييم الاداء البيئى	غير موافق بشدة	0	1	5	5	11	28,2
	غير موافق	0	2	14	0	16	41
	محايد	0	1	0	0	1	2.6
	موافق	2	7	0	0	9	23.1
	موافق بشدة	0	1	1	0	2	5.1
المجموع	العدد	2	12	20	5	39	100
	النسبة	5.1	30.8	51.3	12.8	100	

يتضح من الجدول السابق مايلى :

- 69,2% من المستقصى منهم غير موافقين على تواجد تعليمات داخلية ولوائح إدارية داخل الشركات تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى فى حين أن 28,2% موافقين على ذلك وبلغت نسبة المحايدين 2,6% .
- 35,9% من المستقصى منهم غير موافقين على أن الشركة لا تقوم بالحوكمة الداخلية البيئية بشكل تطوعى ، فى حين أن 64,1% موافقين على ذلك .

تشير النسب السابقة إلى عدم وجود تعليمات داخلية ولوائح إدارية داخل الشركات تلزم موظفى قسم حوكمة الشركات بتقييم الأداء البيئى ، كما تشير أيضاً إلى أن الشركة لاتقوم بالحوكمة الداخلية البيئية بشكل طوعى ، مما يلاحظ وجود انسجام بين البندين السابقين الأول والثانى ، مما يؤكد قبول الفرض القائل بأن الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة الكويتية ولديها قسم حوكمة داخلى لاتهتم بتقييم الأداء البيئى .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هى :

1. موظفى قسم حوكمة الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية لا يقومون بتقييم الأداء البيئى .
2. لاتقوم الشركات بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها (مثل قيامها بالتعويض عن الأضرار التى تلحقها بالبيئة المحيطة بها) . ولكنها تسعى للقيام بأعمالها بحيث تنسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية ، ويتواجد داخل هذه الشركات سياسات بيئية محددة ويتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها .
3. قسم حوكمة الشركات فى الشركات المدرجة بالبورصة لايقوم بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية بالرغم من وجود سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها داخل هذه الشركات.
4. العاملين بقسم حوكمة الشركات لا يملكون المؤهلات العلمية التى تؤهلهم للقيام بمراجعة الأداء البيئى .ولا يخضعون لدروات تدريبية لتنمية مهارتهم .

التوصيات :

توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها :

1.يجب القيام بعقد دورت بيئية لموظفى قسم حوكمة الشركات لتأهليهم للقيام بالحوكمة البيئية كما يجب أن يكون .

2.يجب على الشركات امدرجة بالبورصة الكويتية والتى لها تأثير بيئى بشكل مباشر أو غير مباشر أن تقوم بتعويض الآخرين عن الأضرار التى تسببها لهم.

3.يجب تفعيل دور قسم حوكمة الشركات بالشركات الكويتية المدرجة بالبورصة الكويتية لتمكينه من القيام بالرقابة على الوجه الأكمل خاصة فيما يتعلق بالنواحى البيئية .

4.يجب أن يكون شعار حماية البيئة هدف لكل الشركات الكويتية حفاظاً على صحة الإنسان .

5.يجب أن تكون هناك توعية دائمة ومستمرة من وسائل الإعلام الكويتية حول البيئة وأهميتها للمجتمع وكيفية التعامل مع الشركات التى تسبب ضرراً بيئياً.

المراجع :

- أيمن صابر سيد على ، **مدخل محاسبى مقترح لقياس وتقييم اداء البعد البيئى فى مصر** ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، ديسمبر ، 2008.
- حسين محمد احمد درويش ، **إطار محاسبى مقترح لتقييم الاداء البيئى فى المنشآت الصناعية من خلال دورة حياة المنتج** ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 0102.
- خديجة ناصرى ، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2012 .
- رمضان معروف ، التداول فى البورصة بين الاستثمار والمضاربة ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 6102 .
- رشيدة سليمانى، **" دور آليات الحوكمة فى تحسين الأداء المالى لشركات التأمين** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 3102.
- سعد إمام اسماعيل سعد ، إطار محاسبى مقترح للإفصاح عن الأداء البيئى للوحدة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات البيئية ، جامعة عين شمس ، 0102.
- سليمان محمد مصطفى– **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** – مكتبة الاهرام ، القاهرة ، 9002.
- محسن العنانى 5102 بعنوان **دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية** ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العراق ، 5102.
- محمد كمال أبو عشيمة ، **تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية لمختلفة فى دولة الكويت** ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المجلد 93 ، العدد 941 ، 3102.

- Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- Egyptian Banking Institute, *Corporate Governance in the Banking Sector Workshop*, March 2006
- Shawwa,Mahmoud2007, ,"Corporate Governance and Firm'sPerformance in Jordan",University of Wales,Bangor